بوفد يضم مسؤولين حكوميين وممثلي القطاع الخاص:

# اليمن تشارك في مؤتمر التمويل والاستثمار بعمَّان

صنعاء/سبأ

■ بدأت أمس بالعاصمة الاردنية عمان اعمال مؤتمر تمويل التجارة والاستثمار في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بمشاركة بلادنا بوفد يضم عدداً من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة وممثلين عن القطاع الخاص والبنوك.

واوضح الأخ صالح شعبان عميد المعهد المالي رئيس الوفد لوكالة الأنباء اليمنية سبأ لدى توجهه إلى عمان أمس أن المؤتمر سيناقش إمكانية توفير المزيد من التمويلات لدعم التجارة والتنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذا العديد من برامج الاستثمار في مجالات الزراعة والاتصالات والنفط والغاز والماء والنقل وتكنولوجيا المعلومات والملكية الفكرية.. مشيراً إلى أن اليمن ستقدم ورقة عمل للمؤتمر تتناول فرص الاستثمار المتاحة في اليمن والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين بموجب قانون الاستثمار وكذا الجهود التي تبذلها الحكومة للترويج للاستثمار وجذب الاستثمارات الخارجية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والنفطية والاتصالات والغاز .

واعتبر شعبان المؤتمر فرصة فريدة للتعاون بين الحكومات والشركات والمؤسسات المالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وبين شركات التمويل العام والخاص والشركات الدولية في دول مجموعة الثمان التي تقدم ما يقارب من ٢٥٠ بليون دولار كدعم للنشاطات التجارية والاقتصادية العالمية .

ويأتي المؤتمر الذي يشارك فيه حوالي ٤٠٠ شخصية سياسية واقتصادية من دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومجموعة الدول الثمان في إطار الفعاليات التي اوصت بها قمة دول مجموعة الثمان التي عقدت العام الماضي في مدينة سي ايلاند بالولايات المتحدة الامريكية وشاركت فيها اليمن.

خطوات جادة لاستكمال الربط الكهربائي لمناطق محافظة صنعاء

م/طامش لـ"الثورة":

# أكثر من ١٥٠ مليون ريال إيراداتنا وما يزيد عن خمسين الف مشترك حتى ابريل

كتب/ يحيى محمد العلفي

■ بلغت إيرادات منطقة الكهرباء بمحافظة صنعاء بجميع فروعها في مراكز المديريات خلال الأربعة الأشهر الأولى من العام الحالي ٢٠٠٥م أكثر من ١٥٠ مليون ريال شاملة قيمة الفواتير الصادرة عبر الحاسوب الآلي للاستهلاك الشهري وكذا المقدر وبدل الفاقد واجزاء من المتأخرات المتراكمة لدى العديد من المستهلكين في عموم مدن وقرى ومديريات المحافظة الداخلية ضمن الشبكة الموحدة.

ذكر ذلك لـ"الثورة" الأخ المهندس حميد أحمد طامش مدير عام فرع المؤسسة العامة للكهرباء منطقة محافظة صنعاء.. وقال: ان عدد المستفيدين من خدمات الطاقة الكهربائية الجديدة والمتجددة الرابطين من الشبكة الرئيسية العامة باتفاقات وعقود رسمية وصل حتى نهاية شهر ابريل الماضي أكثر من ٥٠ الف مشترك موثقة عقودهم ضمن الشبكة الرئيسية للحاسوب الآلي للمؤسسة وتم الربط والتوصيل إلى منازلهم ومحالهم ومنشآتهم بعدادات ووفق أحدث الأنظمة والمعدات المعمول بها في عالم العصر الحديث.

وأوضح المهندس طامش أن أوضاع الكهرباء في محافظة صنعاء قد شهدت تطوراً كبيراً وقطعت فيها المشاريع خطوات جبارة خلال السنوات الـ١٥ الماضية من عمر الوحدة اليمنية المباركة لاسيما وأن جملة مشاريع هذه المحافظة خاصة في مجال الكهرباء- قد بدأت من الصفر وأصبحت اليوم بفضل الوحدة والديمقراطية وعدالة التوزيع والرؤية الثاقبة والنظرة الصادقة تتمتع بالاقساط والحصص المطلوبة لأبنائها في إطار خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسائر مناطق ومحافظات الجمهورية اليمنية .

وأضاف: إنه وضمن هذا التوجه الواعي والسليم لقيادة وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء تم خلال الفترة السابقة من هذا العام توصيل التيار الكهربائي لمديريتي حراز وصعفان وربطهما بالشبكة العمومية الموحدة.. مشيراً إلى أن الأشهر القليلة القادمة ستشهد حراكاً فنياً كهربائياً لاستكمال ما تبقى من مديريات المحافظة بضمها إلى شبكة الربط الكهربائي الشامل.

وأشاد المهندس طامش ببراعة الكوادر الفنية الوطنية الذين يبدون إصراراً وحماساً على تجاوز العقبات والصعاب بما في ذلك المناطق الوعرة والجبال الشاهقة التي تكلف العمال والمهندسون نقل المعدات والأجهزة على أكتافهم حتى يتم تركيبها.

ودعا الأخوة المواطنين من أبناء المحافظة إلى التعاون مع المنطقة وفروعها لما فيه المصلحة العامة.

في ندوة الاعداد والتهيئة لتطبيق المعايير الدولية بازل (I) وبازل (II) بصنعاء

# السماوي: القطاع المصرفي اليمني حقق تطوراً كبيراً

## ارتفاع ميزانية البنوك التجارية إلى ٦٦٠ مليار ريال والودائع إلى ٥٧٠ مليار ريال

كتب/ أحمد الاسد

■،،، أكد الأخ أحمد عبدالرحمن السماوي محافظ البنك المركزي اليمني على التطور الذي شهده القطاع المصرفي اليمني خلال العام الماضي خاصة في مجال استقرار اسعار الصرف وبناء احتياطات دولية وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال والفوائض التي حققتها الموازنة الخارجية والخطط المستقبلية للقطاع المصرفي اليمني، مما كان لذلك الأثر الملموس في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتمويل المشاريع ورفد القطاع الخاص بمتطلباته من التمويلات والتسهيلات ، جاء ذلك في افتتاحه امس ندوة الاعداد والتهيئة لتطبيق المعايير الدولية بازل (I) وبازل (II) التي ينظمها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي اليمني وجمعية البنوك اليمنية وذلك خلال الفترة من ١٧ - ١٩ مايو الجاري.

وأشار إلى التطورات في حجم الميزانية الموحدة للبنوك التجارية خلال عام ٢٠٠٤م حيث ارتفع مجموع الميزانية من ٥٣٩,٥ مليار ريال في نهاية ٢٠٠٣م إلى ٦٦٠,٢ مليار ريال في ديسمبر ٢٠٠٤م بزيادة قدرها ١٢٠,٧ مليار ريال وبمعدل نمو قدره ٢٢,٤٪ ،كما اصبحت أغلبية البنوك العاملة في اليمن أكثر التزاماً بكفاية رأس المال حسب معايير بازل: مضيفاً أنه يجب على البنوك أن تزيد من رأس مالها سنوياً حتى يصل في عام ٢٠٠٩م إلى ستة مليار ريال لأن امامها أحد الخيارين :إما أن تندمج في بعضها حتى تفي بمعيار رأس المال أو تفتح أبوابها للاكتتاب العام.

مشيراً إلى مراحل التطور والنمو الذي شهده القطاع المصرفي اليمني منذ عام ١٩٩٤م وحتى ٢٠٠٤م التي مثلت بداية الاصلاحات المالية والاقتصادية والنقدية وشكلت نقلة نوعية في قضية الاداء المصرفي والاقتصادي بصفة عامة وانخفض التضخم من ٧٣-١٠٠٪ إلى ١٠٪ وارتفاع القرض النقدي من ٣٥٪ إلى ١٥٪ فيما ارتفعت ميزانية البنك المركزي من ١٨٧ مليار ريال إلى تريليون و٨٠ مليار ريال، والودائع في البنوك من ٥٠ مليار ريال إلى ٥٧٣ مليار ريال والاحتياطات الخارجية من ٩٥ مليون دولار إلى ٥,٤ مليار دولار ، كما انخفض الدين العام الخارجي لليمن من ١١ مليار دولار إلى حوالي ٥,٣ مليار دولار.

منوهاً إلى أن معظم القروض المتبقية على بلادنا هي سهلة بعد ما تم جدولتها في نادي باريس .

فيما تعتبر المديونية التي يتحملها المواطن اليمني متدنية قياساً بمديونيات رعايا الدول الأخرى في العالم حيث تصل مديونية الفرد اليمني ٢٥٠ دولاراً، فيما يصل نصيب الفرد في الدول الأخرى ما بين خمسة إلى عشرة آلاف دولار.

من جانبه أشار الدكتور فؤاد شاكر الأمين العام لاتحاد المصارف العربية إلى أنه بقدر ما تمثله معايير بازل الجديدة في تحسين سياسة وممارسة ادارة المخاطر لدى المصارف وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي وتطوير استخدام ادوات مالية جديدة في العمل المصرفي مثل التوريق فإنها بالمقابل ستوجد صعوبات أمام المصارف العربية عموماً في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصفيات الائتمانية المتدنية لدولنا ومصارفنا العربية - هذا إن وجدت- كما ستفرض ضغوط عليها لتدعيم مستويات رسملتها ومعدلات رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لا سيما مخاطر التشغيل إضافة إلى الضغوط من أجل تطوير سياسات وممارسات ادارة المخاطر المالية على تنوعها والانتقال تدريجياً من اسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى اسلوب التقييم الائتماني الداخلي الذي يصنف زبائن المصارف.

أما الأخ أحمد الخاوي رئيس جمعية البنوك اليمنية فاشار إلى أن عملية تطبيق معايير بازل الجديدة تحتاج إلى دراسة أوضاع المصارف وما تحتاجة من مساعدة فنية وامكانيات مالية لتاهيلها للتكيف مع تلك المعايير سواء كانت من خلال رفع رأس المال أو الاندماج ، منوهاً إلى الدور المطلوب من البنك المركزي لمساعدة بعض البنوك الوطنية لتجاوز أزمة الديون المتعثرة وسن الشريعات المطلوبة والتي تساعد على عمليات الاندماج أسوة بما حدث في بعض دول المنطقة من خلال تهيئة المناخ لتقوية المؤسات وتطوير القضاء التجاري حتى تصبح مصارفنا قادرة على تطبيق المعايير المطلوبة من لجنة بازل.

هذا وستناقش الندوة على مدى ثلاثة أيام عدداً من الموضوعات الخاصة بمقررات بازل وتفهم الإطار العام للنظم الحديثة في ادارة المخاطر الائتمانية والتشغيل وذلك بمشاركة عدد من الكوادر المصرفية اليمنية.

تصوير/ عادل حويس

# تكريم ١٢٠ من موظفي وزارة النفط والمعادن والشركات التابعة لها

صنعاء / سبأ /

■ كرمت وزارة النفط والمعادن أمس ١٢٠ كادرا من كوادر الوزارة والشركات والمؤسسات التابعة لها ، في إطار احتفالات العيد الوطني الخامس عشر لتحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية. وأكد الدكتور / رشيد صالح بارباع وزير النفط والمعادن في كلمته التي ألقيت في الحفل ، أهمية تكريم المبرزين لجهودهم التي كان لها بالغ الأثر في الارتقاء بعمل الوزارة ومؤسساتها .. مؤكدا بأن هذا التكريم يعد وفاء وتقديرا للجهود التي بذلها المكرمون في الارتقاء بالأعمال المناطة بالوزارة .. مستعرضا جهود الوزارة في تأهيل وتدريب كوادر الوزارة والشركات والمؤسسات التابعة ليكونوا افضل خبرة وكفاءة في أداء أعمالهم.

من جانبه أشار الأخ محمد الارحبي مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية إلى عمليات التأهيل والتدريب الداخلية والخارجية لعمال وكوادر الوزارة والشركات والمؤسسات التابعة لها ، وكل في مجال تخصصه ، داعيا العاملين في الوزارة ومؤسساتها إلى بذل مزيد من الجهد لتحقيق الطموحات الكبيرة التي تسعى الوزارة لتحقيقها.

وقد ألقيت كلمة عن المكرمين ، أشارت إلى الانجازات والتطورات التي تحققت في مهام وأعمال الوزارة والتوسع في تقديم خدمة أفضل في توزيع المشتقات النفطية في مختلف محافظات الجمهورية ، مؤكدة مواصلة الجهود وبهمة عالية لتحقيق أهداف وطموحات الوزارة.

وفي ختام الحفل جرى توزيع الجوائز والشهادات التقديرية للمكرمين من كوادر الوزارة وقطاعاتها المختلفة.

حضر الحفل الأخ / عبدالملك محمد علامة وكيل الوزارة ، وعدد من مدراء وموظفي الوزارة وشركات النفط والغاز والاستثمارات النفطية.

في إطار حملة التوعية بضريبة المبيعات

# لقاء مشترك بين مصلحة الضرائب ومكتب التربية بأمانة العاصمة

خاص/الثورة

■ أكد الأخ طارق محمد البراق مدير عام ضريبة الانتاج والاستهلاك برئاسة مصلحة الضرائب على أن ضريبة المبيعات التي يجري الاعداد لتطبيقها في بلادنا لا تشكل خطراً على اسعار السلع الرئيسية والضرورية التي تمس حياة المواطنين من ذوي الدخل المحدود، خاصة وأن هذه الضريبة تطبق حالياً في أكثر من (١٣٥) دولة في العالم.

أوضح ذلك في تصريح لـ«الثورة»، وأن المصلحة اقامت أمس الأول لقاء مشتركاً بمكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة حول الضريبة العامة على المبيعات المقرر تطبيقه مع بداية شهر يوليو القادم، وقد ضم اللقاء عدداً من مدراء المدارس الحكومية والأهلية، كونه يأتي ضمن سلسلة من حملات التوعية لمختلف شرائح المجتمع التي تستهدفها المصلحة لتوضيح إجراءات وفوائد الضريبة العامة على المبيعات باعتبارها من أهم انواع الضرائب التي تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر الإيرادات العامة.. اللازمة لتمويل الانفاق العام وتفرض على المكلفين الخاضعين لها وتعود بمنافع للمجتمع ككل بشكل خدمات أساسية تربوية وصحية ودعم لشبكة الأمان الاجتماعي وبمختلف انواع النفقات العامة اللازمة لبناء استراتيجية تنموية شاملة.

مشيراً إلى أن هذه الضريبة تأتي في إطار الاصلاحات المالية التي تبنتها الحكومة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، وبالتالي فإن هذا اللقاء يأتي ضمن برنامج التوعية التي تنفذها المصلحة مع مختلف شرائح المجتمع، وقد تم اختيار قطاع التربية والتعليم باعتباره بمثل شريحة واسعة في المجتمع ويعول عليه في خلق وعي ضريبي كون الضريبة العامة مسؤولية وطنية تقع على عاتق كافة أبناء المجتمع اليمني.

# اتلاف ١٠٠ طن من المواد الغذائية الفاسدة

الثورة/ عبدالحكيم الجبري

■ أتلفت صحة البيئة بمكتب الأشغال العامة والطرق بأمانة العاصمة الأسبوع الماضي مائة طن من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي.

وأوضح الدكتور محمد عبدالكريم الاصبحي مدير صحة البيئة في تصريح لـ"الثورة" أن المواد الغذائية منتهية الصلاحية، والتي تم ضبطها ومصادرتها من الأسواق والمحلات التجارية تشمل أصنافاً شتى من الدقيق والسكر والأرز والزيوت والحليب والعصائر المعلبة، حيث تم إتلافها في مقلب الأزرقين بحضور ممثل النيابة .

وأشار إلى أن صحة البيئة تقوم بالنزول الميداني للأسواق والمحلات التجارية بغية التأكد من مدى صحة وسلامة المواد المباعة في الأسواق.